الدلالات النحوية في الجملة القرآنية

في ضوء التقديم والتأخير

البحر المحيط أنموذجاً

إعداد

الأستاذ الدكتور
محمد جاسم معروف الهيتي
تدريسي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية

المدرسة
سوزان عبد الواحد عبد الجبار الهيتي
طالبة دراسات عليا
جامعة الأنبار
كلية الآداب

suzan2018@uoanbar.edu.iq

issn : 2071- 6028

الملخص باللغة العربية والإنكليزية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد: يتناول هذا البحث الدلالات النحوية في ضوء ظاهرة بلاغية مهمة، وهي التقديم والتأخير، بالدرس والتحليل على وفق نصوص البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، وما أود ذكره هو أن التقديم والتأخير من أهم الأبواب النحوية والبيانية التي تعطي السياق دلالة وجمالا ورونقا، وله عظيم الأثر في إثراء اللغة، وإنماء عناصرها، حتى عدّ لوناً من ألوان حريتها، وخصيصة من خصائصها، لما بينه وبين المعنى من صلة وأسباب، ويعنى البحث في أغراض ونكات وأسرار، واستجلاء تلك النكات والأسرار التركيبية والمعايير الجمالية في صياغة تراكيب الجمل، وقد تضمن ثلاثة مباحث: تناولت في الأول منها التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، ثم تناولت في المبحث الثاني التقديم والتأخير في الجملة الفعلية، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة التقديم والتأخير في مجملات الجملة.

Abstract

This study deals with the grammatical content under the light of analyzing (placing at the head & delaying) as it mentioned in «Al-Bahr Al-Muheet» by Abu-Hayan Al-Andulusy. The researcher wants to say that (placing at the head & delaying) is a very important grammatical chapter in the Arabic language. It gives the context a beauty and glamour with a great influencing enrichment of language. So it becomes an important characteristic. The study deals also with viewing the secrets and effects of structuring sentences. The study contains three sections: the first section is about the advancing and postponing in the nominal sentence. The second one is about the advancing and postponing in the verbal sentence. The third section is about the advancing and postponing supplementary.

الكلمات المفتاحية : دلالات ، نحوية ، قرآنية

Keyword : semantice , grammatical , quranic

issn : 2071- 6028

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

التقديم لغة: مصدر مقيس للفعل الثلاثي المضعف «قدَّم»، أي وضعه أمام غيره، والمُقَدَّم نقيض المُؤَخَّر(١).

وفي الاصطلاح: عرفه القاضي عبد النبي الأحمد نكري بقوله: "أنْ تقصد إلى كلمة صالحةٍ لأن يُؤتى بها في صدر الكلام تارةً، ولأن تؤخّر أخرى، فتجعله في صدر الكلام عمدًا لغرض من الأغراض"(٢).

وما أود ذكره وقوله هو أن التقديم والتأخير من أهم الأبواب النحوية والبيانية التي تعطي السياق دلالة وجمالاً ورونقًا، وله عظيم الأثر في إثراء اللغة، وإنماء عناصرها حتى عدّ لونًا من ألوان حريتها، وخصيصة من خصائصها؛ لما بينه وبين المعنى من صلة وأسباب، ويعنى بالبحث في أغراض ونكات وأسرار، واستجلاء تلك النكات والأسرار التركيبية والمعايير الجمالية في صياغة تراكيب الجمل؛ لذا قال عنه عبد القاهر الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية. لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة. ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"(٣).

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٢/٤ مادة «أخّر».

(٢) دستور العلماء المسمى «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ٢٣٣/١.

(٣) دلائل الإعجاز/ ٩٦.

ويقسم التقديم على قسمين رئيسين:

الأول: تقديم على نية التأخير، وهو ما لا يختلف موقعه الإعرابي وإن تغيّر مكانه، ومجاله: الرتبة غير المحفوظة، نحو: «قائمٌ زيدٌ» «زيدٌ قائمٌ»، ويشمل أيضًا تقديم الفضلات على العمد عمومًا.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وهو ما يختلف موقعه الإعرابي بالتقديم، ويكون له إعراب غير إعرابه قبل التقديم، ورتبته عند العرب محفوظة ولا يجوز تغييره، نحو: «انطلقَ زيدٌ» «زيدٌ انطلق».

قال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرًا زيد. معلوم أن «منطلق» و«عمرًا» لم يخرجا بالتقديم عمَّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعًا بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوبًا من أجله. كما يكون إذا أخرت.

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حُكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه"(١).

وقد ضرب الأمثلة التي تتساوق مع التقديم والتأخير وتبيين الدلالات في السياق الكلي الذي تتعدد فيه الجمل وتترابط بالعلاقات، والموقعية بالوظيفة النحوية، كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء والإخبار، والحالية، وغيرها، مما يعطي دلالة متكاملة تتحدد فيها معاني الكلام(٢).

(١) دلائل الإعجاز/ ٩٦-٩٧.

(٢) ينظر: الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني، لمحمد عباس/ ١٣.

من ذلك قوله: "فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، و«زيدٌ ينطلقُ»، و«ينطلقُ زيدٌ»، «ومنطلقٌ زيدٌ»، و«زيدٌ المنطلقُ»، و«المنطلقُ زيدٌ»، و«زيدٌ هو المنطلقُ»، و«زيدٌ هو منطلقٌ»"(١).

"يعد الترتيب من أبرز عناصر التحويل، وأكثرها وضوحًا؛ لأن المنجز يعمد إلى ما حقه التأخير فيقدمه، وإلى ما حقه التقديم فيؤخره، طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النفس"(٢). إلا أن في جريان التركيب على غير الأصل توسعًا في الكلام؛ ولهذا يرى النحاة أنّ "الكلام يكون له أصل، ثم يتسع فيه"(٣)، ومن الاتساع: التقديم والتأخير(٤)، قال أبو حيان: "وأما في قوله: ﴿عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا﴾ فتقدّمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة"(٥). وقال: "وهنا قدّم وأخّر هناك على سبيل التفنن والاتساع في الكلام"(٦). والتوسع في التقديم والتأخير يفهمنا مقاصد بلاغية تتجاوز وصف الأهم والمهم، وإن كانت تؤول إليها في النهاية.

قال سيبويه: "كأنّهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم"(٧). وقال السكاكي: "التقديم للعناية مطلقًا"(٨).

(١) دلائل الإعجاز/ ٧٧.

(٢) في نحو اللغة منهج وتطبيق، للدكتور خليل أحمد عمايرة/ ٦٨.

(٣) المقتضب، للمبرد ٤٦/١.

(٤) ينظر: اللمع في العربية/ ٣٠.

(٥) البحر المحيط ١٤/٢.

(٦) م.ن ٢٨٠/٥.

(٧) الكتاب: ٣٤/١.

(٨) الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٨/٢.

وقال السيوطي: "الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم"(١).

نعم يقال قدم للعناية والاهتمام، ولكن تحت العناية والاهتمام مقاصد بيانية جاء التقديم ليبينها؛ ولهذا يمكن القول: إن المعاني المعبر عنها بالتقديم والتأخير صنفان:

معان ترتبط بالعلاقات الداخلية لوحدات الجملة في السياق اللغوي ولا تتعداها، ولذلك فهي معان محصورة ومحددة، وقد تكلم عنها البلاغيون، ووضعوا لها القواعد فيما انصرف عنها النحاة وأهملوها.

ومعان لا حصر لها ولا حد؛ لأن العبارة ترتبط بسياق المقام الذي تتعدد فيه أحوال التعبير بتعدد المتخاطبين وتعدد ظروف تخاطبهم.

ومما يدل على تعدد الأغراض البلاغية للتقديم والتأخير حضوره الدلالي لدى البيانيين والمفسرين ومنهم أبو حيان، حتى لا تكاد تخلو صورة من الصور إلا ويكون للعلماء معها وقفة، كما نجد في المباحث الآتية:

(١) الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي ١٧٦/٣.

issn : 2071- 6028

المبحث الأول:

التقديم والتأخر في الجملة الاسمية

أ. تقديم المسند «الوصف»[١] على المسند إليه في حالة الإثبات

لكل من المبتدأ والخبر رتبته في بناء الجملة الاسمية، فالأصل في الجملة التي خبرها مسند تقديم المسند إليه على المسند، أي تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك أن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف[٢]؛ ولأن المبتدأ هو المحكوم عليه، فوجب ابتداء الجملة به، ثم يتلوه المحكوم به وهو الخبر؛ لأنه هو المخبر به، فحقه التأخير لفظا كما هو متأخر معنى[٣]. غير أنه قد يتقدم الخبر على المبتدأ لشبهه بالفعل في كونه مسندًا، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه[٤].

ويترتب على ذلك أغراض دلالية من خلال نقل الكلام من مجرد الإخبار إلى معان وأغراض أخرى يقتضيها الموقف من خلال التصرف فيهما تقديمًا وتأخيرًا، فقولنا: «قائمٌ زيدٌ»، والأصل فيه[٥]: «زيدٌ قائمٌ».

قال سيبويه: "زعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: «قائمٌ زيدٌ»، وذاك إذا لم تجعل «قائمًا» مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: «ضرب زيدًا عمروٌ»، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدَّمًا ويكون «زيد»

(١) المراد بالوصف هنا ليس الصفة التابعة، بل هي مشتقات الأسماء التي حديثنا جار فيها وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٦٢/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٩٦/١.

(٥) وقولنا: الأصل من حيث كونه لا يتحمل غير معنى الإخبار، ولا يوجد فيه تنازع لتبعية المشتق بين السابق واللاحق.

مؤخّرًا. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: «تميميٌّ أنا»، و«مَشنوءٌ مَن يشنَؤك»، و«رجلٌ عبدُ الله»، و«خزٌّ صُفّتك»"(١).

فسيبويه –فيما نقل عن الخليل– يريد أن قولك: «قائمٌ زيدٌ» قبيح إن أردت أن تجعل «قائم» المبتدأ و«زيد» خبره أو فاعله، أي يستقبح جعل الوصف عاملا فيما بعده، بل على أن يكون خبرًا مقدّمًا.

وهذا التركيب عند البصريين فيه تقديم وتأخير؛ فالبصريون يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفًا(٢).

إذ أجاز ابن جني ذلك، وجعله من باب التوسع، فقال: "ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول: «قائمٌ زيدٌ»، و«خلفكَ بكرٌ»، والتقدير: زيد قائم، وبكر خلفك، فقُدِّم الخبران اتساعًا، وفيهما ضمير؛ لأن النية فيهما التأخير"(٣).

وعليه فـــ«قائم» اسم فاعل نكرة غير معتمد على شيء قبله، ولا يصح الابتداء بالنكرة، فهو تقديم على نيّة التأخير؛ لأن جمهور البصريين يرون أن الوصف لكي يعمل فيما بعده لا بُدَّ من أن يعتمد على أمور ستة، هي: أن يسبق باستفهام، أو بالنفي، أو يعتمد على مبتدأ، أو على موصوف، أو على موصول، أو على ذي حال. على خلاف الكوفيين، إذ لم يجيزوا "تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائمٌ زيدٌ...، والجملة نحو: أبوه قائمٌ زيدٌ..." (٤).

قال الشاعر(٥):

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٧/٤.

(٣) اللمع في العربية/ ٣٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨/١. (المسألة رقم «٩» القول في تقديم الخبر على المبتدأ).

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو لرجل من الطائيين في: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٨١/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٦٢/١.

خَبِيْــرٌ بَنــو لِهْــبٍ فَــلا تَــكُ مُلْغِيًــا

مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ

فعلى رأي الكوفيين فإن «خبيرٌ»: "مبتدأ، وهو صفة مشبهة. و«بنو لهب»: فاعل به أغنى عن الخبر، ومعنى البيت: أن خبرة بني لهب وعلمها بما تدل عليه حركات الطير لا يعتريهما شك، ولا يتطرق إليهما احتمال، ومن ثم يجب على من يسمع مقالتهم في هذا الشأن أن يسلم بها ويذعن لها"(١). "فالمقام هنا مقام الحديث عن الخبرة التي امتاز بها بنو لهب، لا عن بني لهب، وإذا كان الحال كذلك، فلا مناص من كون «خبير» هي المبتدأ. ولكن جمهور البصريين لا يرون ذلك، إذ الوصف هنا لم يسبق بشيء من الأمور الستة"(٢). ولذا أوّلوا البيت وعدّلوا نسقه بأن «خبير» خبر مقدم، و«بنو لهب» مبتدأ مؤخر، أي: بنو لهب خبير.

ويترتب على اختلاف الكوفيين والبصريين في إعراب الوصف المقدم على المسند إليه اختلاف في الدلالة، فقولنا: «زيدٌ قائمٌ»، ليس فيه إلا الإخبار عن زيدٍ بقيامه لا غير، من دون تعرّضٍ لمعنًى بلاغيٍّ آخرَ، إذ إنّه أراد مجرد الإخبار بقيامه لا أنّه مختصٌّ بهذا القيام، بخلاف تقديم الخبر في قولنا: «قائمٌ زيدٌ»: فيفيد تقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل والضحك وغيرهما، أو يفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله(٣).

(١) أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، للدكتور محمد يسري ١٣٤/٢.

(٢) م.ن ١٣٤/٢.

(٣) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للمؤيد بالله ٣٨/٢.

قال ابن الأثير: "فقولك: «قائمٌ زيدٌ» قد أثبت له القيام دون غيره، وقولك: «زيدٌ قائمٌ» أنت بالخيار في إثبات القيام له، ونفيه عنه، بأن تقول: ضارب، أو جالس، أو غير ذلك"(١).

أما إذا اعتمد المسند «الوصف» على شيء قبله، نحو: «زيدٌ قائمٌ أبوه»، فيرى بعض النحاة –ومنهم سيبويه– أن فيه تقديمًا وتأخيرًا، فيكون الإعراب: «زيدٌ» مبتدأ، «قائمٌ» خبر مقدم، «أبوه» مبتدأ مؤخر. وجملة «قائمٌ أبوه» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وهذه الجملة «قائمٌ أبوه» مكونة من مبتدأ وخبر، وكلاهما صالح للابتداء به، ومختلف في أيهما المبتدأ، وقد جوز ابن هشام الوجهين، فقال: "«زيدٌ قائمٌ أبوه»، إذ يحتمل أن يقدر «أبوه» مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بـــ«قائم»"(٢).

والقياس أن الوصف إذا اعتمد على شيء قبله، فالاسم الظاهر بعده مرفوعه، ويرى بعضهم تثبيت هذه القاعدة لتحاشي الاضطراب في الآراء، وقد دأب علماء النحو على إحلال الفعل محل اسم الفاعل، فتكون الجملة على تقدير: زيدٌ يقومُ أبوه، ولا يتقدم الفاعل على الفعل، وقاسوا عليه عدم تقدير تقديم معمول الوصف على الوصف، يقول الدكتور محمد يسري: "إن الوصف إنما رفع ما بعده لما فيه من معنى الفعل، وهذا المعنى لا يزاوله سواء أسُبق بنفي أو غيره، أم لم يُسبق، فـــ«قائم» في معنى الفعل في قولنا: «أقائم أخواك»، وفي قولنا: «قائم أخواك»، فما دام هذا موجودًا فالعمل يكون موجودًا كذلك"(٣).

(١) المثل السائر ١٧٢/٢.

(٢) مغني اللبيب/ ٤٩٩.

(٣) أسرار النحو ١٣٢/٢.

أما إذا أعرب «أبوه» مبتدأ مؤخرًا، ففيه تقديم وتأخير، ومن ثم لا يخلو من غرض دلالي. كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾(١)، فقوله ﴿مُتَبَّرٞ﴾ فيه وجهان:

"**أحدهما**: أن يكون خبرًا لـــ«إنّ» و«ما» موصولة بمعنى «الذي»، و«هم فيه» جملة اسمية صلة وعائده، وهذا الموصول مرفوع باسم المفعول، فيكون قد أخبرت بمفرد رفعت به شيئًا.

والثاني: أن يكون الموصول مبتدأ، و«متبر» خبره قُدِّم عليه، والجملة خبر لـــ«إنّ»"(٢).

وفي بيان ذلك عند أبي حيان قال: "قال الزمخشري(٣): وفي إيقاع «هَؤُلاءِ» اسمًا لـــ«إنّ» وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا لها وسمٌ لعباده بأنهم هم المعرضون للتبار، وأنه لا يعدوهم البتة، وأنه لهم ضربةُ لازب ليحذرهم عاقبة ما طلبوا ويبغض لهم فيما أحبوا. ولا يتعيّن ما قاله من أنه قد جزم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبرًا لـــ«إنّ»؛ لأن الأحسن في إعراب مثل هذا أن يكون خبر «إنّ» «مُتَبَّرٌ»، وما بعده مرفوع على أنه مفعول لم يُسمّ فاعله، وكذلك «ما كَانُوا» هو فاعل بقوله «وَبَاطِلٌ»، فيكون إذ ذاك قد أخبر عن اسم «إنّ» بمفرد لا جملة، وهو نظير: «إنّ زيدًا مضروبٌ غلامُهُ»، فالأحسن في الإعراب أن يكون «غلامه» مرفوعًا على أنّه لم يسمّ فاعله، و«مضروب» خبر «إنّ»، والوجه الآخر وهو أن كونه مبتدأ و«مضروب» خبره جائز مرجوح"(٤).

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٣٩.

(٢) الدر المصون ٤٤٤/٥.

(٣) ينظر: الكشاف ١٤١/٢.

(٤) البحر المحيط ١٥٨/٥.

وهذا يعني أنّ أبا حيان ذكر الوجه الثاني لـــ«مُتَبَّرٌ»، وهو: أن يكون خبرًا مقدمًا من الجملة، وجعله مرجوحًا؛ لأن الأصل في الإخبار أن تكون مفردة فما أمكن فيها ذلك لا يُعْدل عنه، وما ذكره الزمخشري ليس على سبيل التعيين، بل على أحد الوجهين، قال عنه السمين الحلبي: "وقد يكون هذا عنده أرجحَ مِنْ جهة ما ذكره من المعنى، وإذا دار الأمر بين مُرَجِّح لفظي ومُرَجِّح معنوي، فاعتبارُ المعنويِّ أولى، ولا أظنُّ حَمَل الزمخشري على ذلك إلا ما ذكرت"(١).

والذي يبدو لي أنّ في تقديم «مُتَبَّرٌ» ربطًا لفظيًّا ومعنويًّا بين التبار وبين أصحابه «هؤلاء» وأعمالهم؛ للتنبيه على أن الدمار أو الهلاك لاحق بهم –لفظًا– وبأعمالهم –معنى– لا محالة، وأن الإحباط الكلي لازب لما مضى عنهم، تنفيرًا وتحذيرًا عما طلبوا، وبذلك فإنّ العابد والمعبود مُهْلَكانِ.

ومنه قوله تعالى ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(٢)، قال أبو حيان: "ويلزم أن تكون «شَاخِصَةٌ» الخبر، و«أَبْصَارُ» مبتدأ، ولا يجوز ارتفاع «أبصار شاخصة»؛ لأنه يلزم أن تكون بعد ضمير الشأن، أو القصة جملة تفسر الضمير مصرح بجزأيها، ويجوز ذلك على مذهب الكوفيين"(٣)؛ "لأن ضمير القصة يفسر عندهم بالمفرد العامل عمل الفعل، فإنه في قوة الجملة"(٤).

لم يتكلم أبو حيان على سبب تقديم الخبر على المبتدأ في الآية الكريمة، وهذا ما نجده أحيانا عنده. ولعل في تعليل ابن الأثير وضوحًا في المعنى لسبب التقديم، إذ قال: "إنما قال ذلك، ولم يقل: «فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة»؛ لأمرين:

(١) الدر المصون ٤٤٤/٥.
(٢) سورة الأنبياء، الآية ٩٧.
(٣) البحر المحيط ٤٦٨/٧.
(٤) الدر المصون ٢٠٥/٨.

أحدهما: تخصيص الأبصار بالشخوص دون غيرها، أما الأول: فلو قال «فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة» لجاز أن يضع موضع «شاخصة» غيره، فيقول: «حائرة»، أو «مطموسة»، أو غير ذلك، فلمّا قدّم الضمير، اختص الشخوص بالأبصار دون غيرها.

وأما الثاني: فإنه لمّا أراد أن الشخوص خاص بهم دون غيرهم، دل عليه بتقديم الضمير أولا، ثم بصاحبه ثانيًا، كأنه قال: «فإذا هم شاخصون دون غيرهم»، ولولا أنه أراد هذين الأمرين المشار إليهما لقال: «فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة»؛ لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام"(١).

ب. تقديم المسند «الوصف» على المسند إليه في حالة الاستفهام

سبق أن قلنا: إن الوصف إذا سُبق بنفي أو استفهام أعرب مبتدأ، ويرفع ما بعده فاعلاً إن كان الوصف اسم فاعل، أو نائبًا عن الفاعل إذا كان اسم مفعول.

والهمزة تكون لطلب التصديق، إذا كان المطلوب بها ثبوت شيء لشيء، أو انتفاءه عنه، كقولك: «أقائمٌ زيدٌ؟»، و«أزيدٌ قائمٌ؟»، فيكون الجواب عن هذا السؤال بـــ«نعم» أو «لا».

أو تكون لطلب التصوّر كقولك: "أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟"(٢)؛ لذلك فإن من خصائص الهمزة التي تكون للتصور أن يكون لها معادل بـــ«أم»، ويكون الجواب عنها بتعيين المسؤول عنه.

فإذا وقع الاستفهام على المبتدأ فهو المَعْنِي بالسؤال، ويصح العطف عليه في السؤال، فنقول: «أزيدٌ قائمٌ؟» ويصح «أم عمرو؟»، فالاستخبار واقع على جنس

(١) المثل السائر ٢/١٧٦-١٧٧.

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٥٦.

القائم، وإذا وقع الاستفهام على الخبر فهو المَعْنِي بالاستفهام، ويصح العطف عليه في السؤال، فنقول: «أقائمٌ زيدٌ؟»، ويجوز «أم قاعد؟»، فالاستخبار واقع على الوصف.

قال ابن هشام: "المطلوب تعيين أحدهما، ويلي «أم» المعادلُ الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيدٌ قائم أمْ عمروٌ؟»، وإن شئت: «أزيدٌ أم عمروٌ قائمٌ؟»، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: «أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟»، وإن شئت: «أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ؟»"(١).

وسواء أكان الاستفهام حقيقيًّا أم غير ذلك، فإنهم يقدِّمون ما هو مشكوك فيه غير معلوم لهم. ويرى المفسرون –ومنهم أبو حيان– أن وقوع الاستفهام الإنكاري على الخبر في الجملة القرآنية فيه زيادة في الإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمۡۖ أَسِحۡرٌ هَٰذَا وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾(٢).

قال أبو حيان: "فقال لهم موسى: «أتقولون؟» مستفهمًا على جهة الإنكار والتوبيخ، حيث جعلوا الحق سحرًا، «أسحر هذا؟» أي: مثل هذا الحق لا يُدَّعَى أنه سِحر"(٣).

فأبو حيان ذكر سبب تقديم الخبر المسبوق بالاستفهام «أسحر» على المبتدأ «هذا»، إذ أعطى هذا التقديم معنى الاستنكار؛ لأن سيدنا موسى عليه السلام عندما جاء ببيانه من الله عز وجل قال له الكفرة: «هذا سحر»، فأنكر قولهم بقوله: «أسحرٌ هذا».

فهذا التقديم أفاد عظم قول الكفرة أمام قدرة الله عز وجل، قال البقاعي: "ولما كان التقدير: أتقولون هذا والحال أنكم قد رأيتم فلاحه... ثم كرر الإنكار بقوله:

(١) مغني اللبيب/ ٦٩.

(٢) سورة يونس، الآية ٧٧.

(٣) البحر المحيط ٦/٩١.

«أسحر هذا»... وذكر القول في الأول دال على حذف مثله في الثاني، وذكر السحر الثاني دال على حذف مثله في الأول؛ ... لأنه إنكاري بمعنى النفي"(١).

ج. تقديم المسند «الظرف» على المسند إليه

ينطبق الحكم على الظرف والجار والمجرور كونهما في الحكم سواء(٢).

فحكم المرفوع بعد الظرف حكم ما كان في الوصف إذا قُدِّم، سواء اعتمد الظرف على شيء قبله أم لم يعتمد، "وإن لم يعتمد الظرفُ أو المجرورُ نحو «في الدار أو عندك زيدٌ»، فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين؛ لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط؛ ولذا يجيزون في نحو: «قائمٌ زيدٌ» أن يكون «قائمٌ» مبتدأ، و«زيدٌ» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير"(٣).

فقولنا: «عندك زيدٌ»: «عندك»: ظرف مكان في محل رفع خبر مقدم، أو ظرف متعلق بفعل أو باسم فاعل.

«زيدٌ» مبتدأ مؤخر، أو فاعل على رأي الكوفيين والأخفش.

وكذلك إذا قلنا: «في الدار زيدٌ».

"وكذا الحكم إذا وقع بعد نفي أو استفهام، نحو: «أعندك زيدٌ» و«ما عندك زيدٌ»، فيأتي في «زيدٌ» وجهان، ويأتي في نحو: «عندك زيدٌ» المذهبان المتقدمان فيما إذا لم يعتمد الظرف على شيء ووقع بعده مرفوع، فمذهب البصريين -إلا

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي ١٧١/٩-١٧٢.

(٢) (ولقد أدرك النحاة منذ عصر مبكر وجود ما يمكن التعبير عنه بأنه «علاقة خاصة» تجمع بين «الظرف» و«الجار والمجرور»، وهي علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما في اللفظ والوظيفة معا، فكل منهما يفيد نوعا من العلاقة التي تحتاج إلى ما يوضحها حتى تفيد معناها في التركيب اللغوي). التراكيب الإسنادية/ ١٨.

(٣) مغني اللبيب/ ٥٧٩.

الأخفش- وجوب رفعه على الابتداء، والظرف خبر مقدم، ومذهب الكوفيين والأخفش جواز رفعه على الفاعلية؛ لأنهم لا يشترطون الاعتماد"(١).

فحكم الظرف والجار والمجرور إذا تقدم يساوي حكم الوصف المتقدم في النفي والإثبات على رأي من يقدر تعلقهما بمحذوف.

قال ابن هشام: "وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه، نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾(٢)، وقولك: «زَيْدٌ عِنْدَكَ أبوه»، و«جاء الذي في الدار أخُوهُ»"(٣).

ولتقديم الظرف على مرفوعه أغراض دلالية، منها:

١. التقديم للعناية والاهتمام:

الفرق بين قولنا: «في الكلية محمدٌ»، وقولنا: «محمدٌ في الكلية»، أن الأهم في الجملة الأولى هو «الكلية»، في أن الدخول إليها أو الخروج منها أو الجلوس فيها محل عناية المتحدث، وموضع اهتمامه لسبب من الأسباب. والأهم في الثانية هو «محمد» وحركته، ورصد اتجاهاته، فهو المعني باهتمام المتحدث.

ولهذا فأبو حيان يرى أن التقديم قد يأتي للعناية والاهتمام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٤)، قال أبو حيان: "ختم هذه الآية بهذه الجملة ظاهر، وهي جارية مجرى التعليل لما قبلها، أي للطف رأفته وسعة رحمته، نقلكم من شرع إلى شرع أصلح لكم وأنفع في الدين... وتأخر الوصف بالرحمة لكونه فاصلة، وتقدّم المجرور اعتناء بالمرؤوف بهم"(٥).

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب/ ٨٧.

(٢) سورة إبراهيم، الآية ١٠.

(٣) شرح شذور الذهب/ ٥٢٥-٥٢٦.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٥) البحر المحيط ٢/٢٠-٢١.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَنُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ بِمَآ أَشۡرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗاۖ وَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۚ وَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١)، قال أبو حيان: "وقَدَّمَ في قلوبهم: وهو مجرور على المفعول؛ للاهتمام بالمحل المُلْقى فيه قبل ذكر المُلْقى"(٢).

وفي تفسير قوله تعالى ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾(٣)، قال أبو حيان: "وتقديم خبر «أنّ» على اسمها قصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن من استتباعهم رأي الرسول ﷺ لآرائهم، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه"(٤).

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾(٥)، قال أبو حيان: "وقال الزمخشري(٦): فإن قلت الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نص(٧) سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدما في أفصح الكلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وتعالى، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٥١.

(٢) البحر المحيط ٣٧٧/٣.

(٣) سورة الحجرات، الآية ٧.

(٤) البحر المحيط ٥١٤/٩، وينظر: الكشاف ٣٦٤/٤.

(٥) سورة الإخلاص، الآية ٤.

(٦) ينظر: الكشاف ٨٢٣/٤-٨٢٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٦/١.

وهذه الجملة ليست من هذا الباب، وذلك أن قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ليس الجار والمجرور فيه تاما، إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرًا لـــ«كان»، بل هو متعلق بـــ«كفوًا» وقدم عليه، فالتقدير: ولم يكن أحد كفوًا له، أي: مكافئه، فهو في معنى المفعول متعلق بـــ«كفوًا»، وتقدم على «كفوًا» للاهتمام به، إذ فيه ضمير الباري تعالى"(١).

لقد أحسن أبو حيان الرد على الزمخشري(٢)؛ ذلك أن هذا المجرور ليس تاما، إنما به يتم معنى الخبر وتكمل فائدته، فإنه ليس المقصود نفي الكفؤ مطلقًا، إنما المقصود نفي الكفؤ عن الله تعالى، فلذلك اعتنى بهذا المجرور فقدمه(٣).

وهكذا نرى أن تأخير الجار والمجرور لا يحرز هذا المعنى، ولن يحدث ذلك التخصيص بعد التعميم إلا بتقديم الجار والمجرور؛ لأن النص يتحدث عن عدم وجود النظير، وهذا أكثر توفيقًا لبيان معنى الآية.

٢. إفادة الاختصاص:

من أغراض تقديم المسند «الظرف والجار والمجرور» إفادة الاختصاص وهو: "تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضًا إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه"(٤).

فإذا كان المسند جارًا ومجرورًا في حالة الإثبات فإنه يفيد الاختصاص بمعونة السياق، "وأما تقديم الظرف فإنه إذا كان الكلام مقصودًا به الإثبات، فإن تقديمه أولى

(١) البحر المحيط ٥٧٢/١٠، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٨٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٥.
(٢) دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم ٧٢٦.
(٣) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الغرناطي ٥٢٥/٢.
(٤) الإتقان في علوم القرآن ١٦٦/٣.

من تأخيره، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره"(١)، أي الاختصاص.

يقول الزركشي: "وأما تقديم الظرف، ففيه تفصيل، فإن كان في الإثبات دلّ على الاختصاص كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾(٢)، وكذلك: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾(٣)، فإن ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى، وقوله: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(٤)، أي: لا إلى غيره، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(٥)، أخرت صلة الشهادة في الأول وقدمت في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم"(٦).

وبيان هذا عند أبي حيان تمثّل بقوله: "وتأخر حرف الجر في قوله ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عما يتعلق به جاء ذلك على الأصل، إذ العامل أصله أن يتقدم على المعمول، وأما في قوله ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ فتقدمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة؛ ولأن «شهيدًا» أشبه بالفواصل والمقاطع من قوله «عليكم»، فكان قوله «شهيدًا» تمام الجملة، ومقطعها دون «عليكم»، وما ذهب إليه الزمخشري من أن تقديم «على» أولا؛ لأن الغرض فيه إثبات شهادتهم على الأمم وتأخير «على» لاختصاصهم بكون الرسول

(١) المثل السائر ١٧٧/٢.
(٢) سورة الغاشية، الآية ٢٥-٢٦.
(٣) سورة التغابن، الآية ١.
(٤) سورة آل عمران، الآية ١٥٨.
(٥) سورة البقرة، الآية ١٤٣.
(٦) البرهان في علوم القرآن ٢٣٦/٣-٢٣٧.

شهيدًا عليهم، فهو مبني على مذهبه: أن تقديم المفعول والمجرور يدل على الاختصاص. وقد ذكرنا بطلان ذلك...، وأن ذلك دعوى لا يقوم عليها برهان"(١).

وما ذكره أبو حيان من بطلان تقديم الجار والمجرور المفيد للاختصاص باطل، استنادًا إلى ما ذهب إليه الزمخشري وعددٌ من المفسرين من بعده(٢). وهذا مبني على شهادة النبي محمد ﷺ، جاء في صحيح البخاري: "أن النبي ﷺ خرج يومًا، فصلى على أهلِ أُحُدٍ صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر، فقال: (إِنِّي فَرَطٌ لَكُم، وأنا شهيدٌ عليكم، وإني واللهِ لأنظرُ إلى حَوْضِي الآن، وإِنِّي أعطيتُ مفاتيحَ خزائنِ الأرضِ –أو مفاتيحَ الأرضِ– وإني واللهِ ما أخافُ عليكم أنْ تُشْرِكوا بَعْدي، ولكِنْ أخافُ عليكم أنْ تَنَافَسُوا فيها)(٣). فقدمت الشهادة أولاً؛ لأن الشهادة على الناس لا تعني المسلمين وحدهم، فأنبياؤهم وغيرهم شهود عليهم، وأُخِّرت ثانيا لاختصاص الآية بشهادة الرسول ﷺ.

وأبو حيان حين ينفي دلالة الاختصاص في هذا الموضع ومواضع أخرى من سور القرآن في معرض تعقّبه للزمخشري، نراه يثبت المذهب الذي رده سابقًا في سور أخرى(٤).

والذي نراه أن ما ذكره أبو حيان من أن التقديم هنا للاتساع يُعدُّ معيارًا عامًّا شاملاً للغاية من التقديم، وهذا لا ينافي قول الزمخشري وغيره من المفسرين بالاختصاص إذ لا تعارض بين النكت، ولذلك يقال: "النكت لا تتزاحم"(٥).

---

(١) البحر المحيط ٢/١٣-١٤.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/١١١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، لحافظ الدين النسفي ١/١٣٨، وإرشاد العقل السليم ١/١٧٣، وفتح القدير ١/١٧٥، وروح المعاني ١/٤٠٤.

(٣) رواه البخاري ٢/٩١ برقم (١٣٤٤) كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد.

(٤) ينظر: ص ١٣ من هذا البحث.

(٥) التحرير والتنوير ١/٢٩٣.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾(١)، قال أبو حيان: "وتقدم الجار والمجرور في قوله ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ﴾، قال الزمخشري(٢): ليدل بتقدمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل؛ وذلك لأن الملك على الحقيقة له؛ لأنه مبدئ كل شيء ومبدعه والقائم به المهيمن عليه، وكذلك الحمد؛ لأن أصول النعم وفروعها منه، وأما ملك غيره فتسليط منه، وحمده اعتداد بأن نعمة الله جرت على يده"(٣).

ومن أمثلة تقديم متعلق الفعل الجار والمجرور على الفعل ما جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾(٤)، قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ هذا الجار متعلق بما بعده، وإنما قُدِّم للاختصاص.

قال أبو حيان: "في قوله: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ قسمان من أقسام علم البيان:

أحدهما: **الإيجاز** في قوله: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ فإن في هاتين الكلمتين يندرج في ضمنها جميع أحوال العباد منذ خلقوا إلى يوم التناد، ومن هذا اليوم إلى الفصل بين العباد.

والثاني: **الاختصاص** بقوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ﴾، فاختص بذلك اليوم لانفراده فيه بالتصرف والحكم والملك... وإنما هي إعلام بأنّ اللهَ إليه تصيرُ الأمورُ كُلها، لا إلى

(١) سورة التغابن، الآية ١.
(٢) ينظر: الكشاف ٥٤٧/٤.
(٣) البحر المحيط ١٨٨/١٠.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٠.

غيره، إذ هو المنفرد بالمجازاة، ولرفع إبهام ما كان عليه ملوك الدنيا من دفع أمور الناس إليهم"(١).

فأحوال العباد جميعا في قبضة الله تعالى يصرفها حيث يشاء، وقد قضى فيها قضاءه الذي سينفّذ لا محالة.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ وَإِن يَخۡذُلۡكُمۡ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾(٢)، فقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ إنما قدم الجار ليؤذن بالاختصاص، أي: يخُصُّ المؤمنون ربهم بالتوكل عليه والتفويض لعلمهم أنه لا ناصر لهم سواه، وهو معنى ذكره أبو حيان ناقلا عن الزمخشري، إذ قال: "وقال الزمخشري(٣) في قوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾، وليخُصَّ المؤمنون ربهم بالتوكل والتفويض إليه، لعلمهم أنه لا ناصر سواه، ولأن إيمانكم يوجب ذلك ويقتضيه، وأخذ الاختصاص من تقديم الجار والمجرور وذلك على طريقته، بأن تقديم المفعول يوجب الحصر والاختصاص"(٤).

د. تقديم الظرف وتأخيره بعد «لا» النافية للجنس

قال ابن جني: "اعلم أن «لا» تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها وتبنى معها على الفتح كـ«خمسة عشر»، تقول: «لا رجلَ في الدار»، و«لا غلامَ لك»، فإن فصلت بينهما بطل عملها، تقول: «لا لك غلامٌ»، و«لا عندك جاريةٌ»"(٥).

(١) البحر المحيط ٣٤٦/٢-٣٤٧.
(٢) سورة آل عمران، الآية ١٦٠.
(٣) ينظر: الكشاف ٤٦٠/١.
(٤) البحر المحيط ٤١١/٣.
(٥) اللمع في العربية/ ٤٤.

ويترتب على تقديم الظرف المسبوق بـــ«لا» النافية للجنس اختلاف في الإعراب والدلالة، فقولنا: «لا لك غلامٌ»، «لك» خبر مقدم، و«غلامٌ» مبتدأ مؤخر، أو فاعل، وأما قولنا: «لا غلامَ لك»: «غلام» اسم «لا» النافية للجنس، و«لك» خبرها.

أما اختلاف الدلالة، فقال ابن الأثير: "فأما تقديمه في النفي، فإنه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره، أما تأخيره فإنه يقصد به النفي أصلا من غير تفضيل"(١).

ويبنى على ذلك من الدلالات النحوية ما سبق، قال الزركشي: "إذا قلنا: «لا عيبَ في الدار»، كان معناه نفي العيب في الدار، وإذا قلنا: «لا في الدار عيبٌ»، كان معناه أنها تُفَضَّل على غيرها بعدم العيب"(٢).

ولهذا يرى البيانيون أن النفي حين يدخل على المسند الظرف المقدم تكون دلالته على الاختصاص، فهناك فرق بين قولك: هذا السيف لا عيب فيه، وقولك: هذا السيف لا فيه عيبٌ، فالأول لنفي العيب فقط، والثاني لنفيه على وجه الاختصاص، وفيه إثبات العيب لغيره من السيوف(٣).

ومثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٤)، حيث لم يقدم الظرف، لكنه قدم في قوله تعالى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾(٥)، وقد نقل أبو حيان في بيان هذه الموازنة ما رآه

(١) المثل السائر ١٧٧/٢.
(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٣٧/٣.
(٣) ينظر: خصائص التراكيب ٣١٥/١.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢.
(٥) سورة الصافات، الآية ٤٧.

الزمخشري[١] الذي يقول: "هلا قُدِّم الظرف على «الريب» كما قُدِّم على «الغول» في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾؟ وأجاب: بأن التقديم يشعر بما يَبْعُدُ عن المراد، وهو أن كتابًا غيره فيه الريب، كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة. وقد انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحدًا يفرق بين: «ليس في الدار رجلٌ»، و«ليس رجلٌ في الدار»"[٢].

والذي نراه أن أبا حيان ما كان يرى في هذا التقديم فائدة للاختصاص، بل كان التقديم عنده في هذا الموضع للعناية والاهتمام، وهذا ما صرَّح به الرازي بقوله: "هاهنا الأهم نفي «الريب» بالكلية عن «الكتاب»، ولو قلت: «لا فيه ريب» لأوهم أن هناك كتابًا آخر حصل الريب فيه، لا هاهنا، كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، فإنها لا تغتال العقول كما تغتالها خمرة الدنيا"[٣]. فقدم «الريب» على الجار والمجرور «فيه»؛ لأنه أولى وأهم بالذكر؛ استعدادًا لصورته حتى تتجسد أمام السامع[٤]؛ ولهذا جاء التعبير القرآني كما هو عليه، جاء على أحسن صورة وأبلغها، إنه نفي للريب عن القرآن الكريم، دون تعريض بغيره من الكتب، وهذا لا تخصيص فيه، إنما التخصيص في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، إذ خص خمر الآخرة بنفي الغول عنه، وأثبته في خمر الدنيا.

(١) ينظر: الكشاف ٧٦/١.

(٢) البحر المحيط ٦٣/١-٦٤.

(٣) التفسير الكبير ٢٦٦/٢.

(٤) ينظر: مسوغات التقديم والتأخير في سورة البقرة، للدكتورة هديل عبد الحليم داود/ ٢٢١.

تقديم المسند المصدر:

ومن تقديم المسند المصدر ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١)، والتقدير على الأصل: وكان نصرُ المؤمنين حقًّا علينا، وفي بيان ذلك قال أبو حيان: "﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: تبشير للرسول وأمته بالنصر والظفر، إذ أخبر أن المؤمنين بأولئك المؤمنين نصروا، وفي لفظ «حقًّا» مبالغة في التحتم، وتكريم للمؤمنين، وإظهار لفضيلة سابقة الإيمان، حيث جعلهم مستحقين النصر والظفر، والظاهر أن «حقًّا» خبر «كان»، و«نصر المؤمنين» الاسم، وأخر لكون ما تعلق به فاصلة للاهتمام بالجزاء، إذ هو محط الفائدة. وقال ابن عطية(٢): وقف بعض القراء على «حقًّا» وجعله من الكلام المتقدم، ثم استأنف جملة من قوله: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. وهذا قول ضعيف؛ لأنه لم يدر قدر ما عرضه في نظم الآية. وقال الزمخشري(٣): وقد يوقف على «حقًّا»، ومعناه: وكان الانتقام منهم حقًّا، ثم يبتدئ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. وفي الوقف على «كان حقًّا» بيان أنه لم يكن الانتقام ظلمًا، بل عدلاً؛ لأنّه لم يكن إلا بعد كون بقائهم غير مفيد إلا زيادة الإثم وولادة الفاجر الكافر، فكان عدمهم خيرًا من وجودهم الخبيث"(٤).

يضيف الآلوسي على ذلك أن تقديم المصدر الخبر "فيه مزيد تشريف وتكرمة للمؤمنين، حيث جعلوا مستحقين على الله تعالى أن ينصرهم وإشعار بأن الانتقام

(١) سورة الروم، الآية ٤٧.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٤١/٤.
(٣) ينظر: الكشاف ٤٩٠/٣.
(٤) البحر المحيط ٣٩٨/٨.

لأجلهم... «حقًّا» خبر «كان» و﴿نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الاسم كما هو الظاهر، وإنما أَخَّر الاسم لكون ما تعلق به فاصلة وللاهتمام بالخبر إذ هو محط الفائدة"(١).

وقد ذكر سيد قطب لطيفة أخرى لتقديم المصدر، وهي أنه "سبحانه أوجب على نفسه نصر المؤمنين، وجعله لهم حقًّا فضلاً وكرمًا، وأكده لهم في هذه الصيغة الجازمة التي لا تحتمل شكًّا ولا ريبًا، وكيف والقائل هو الله القوي الجبار المتكبر"(٢).

فتقديم المصدر في الآية لغرض تأكيد طمأنة المؤمنين بأن النصر لهم، وهذا غرض لا يفيد النفي لأي شك واقع يصيب قلوب المؤمنين فحسب، وإنما يفيد بأن النصر لهم وإن تأخر فـ"وعده القاطع واقع عن يقين يرتقبه الصابرون واثقين مطمئنين"(٣).

(١) روح المعاني ٥٢/١١.

(٢) في ظلال القرآن، لسيد قطب إبراهيم حسين الشاربي ٢٧٧٤/٥.

(٣) م.ن ٢٧٧٤/٥.

المبحث الثاني:

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

قال ابن جني: يتقدم "المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصب أخرى كـ«ضربَ زيدًا عمروٌ» و«زيدًا ضربَ عمروٌ»، وكذلك الظرف، نحو: «قامَ عندَكَ زيدٌ»، و«عندَكَ قامَ زيدٌ»، و«سارَ يومَ الجمعةِ جعفرٌ»، و«يومَ الجمعةِ سارَ جعفرٌ"[١]. على "وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى الكلام العربي الفصيح"[٢].

أ. **تقديم المفعول على الفاعل في حالة الإثبات:**

يتقدم المفعول به على الفاعل جوازًا ووجوبًا عند النحويين[٣]، لأغراض دلالية تستدعيها غاية الكلام، وهذه الأغراض تتنوع بتنوع سياقات الأحداث، وهي كثيرة، "إما لأن ذكره أهم والعناية به أتم فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه"[٤].

كقولهم: «قتلَ الخارجيَّ فلانٌ»، فإن اهتمامك بالمقتول لمّا عاث بالبلاد وكثر منه الأذى، فإنك أردت أن تخبر بقتله لا بقاتله، فأنت لا يهمك مَنْ قتله بل المهم هو أن الخارجي قُتِل وانتهى شرّه[٥].

فيقدم المفعول على الفاعل جوازًا ما لم يكن هناك لبس، قال سيبويه: "قولك: «ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا»، فـ«عبد الله» ارتفع ههنا كما ارتفع في «ذهب» وشغَلْت «ضرب» به كما شغلت به «ذهب»، وانتصب «زيد»؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل

(١) الخصائص ٣٨٤/٢.

(٢) الألسنية العربية، لريمون طحان/ ٧٨.

(٣) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي/ ١٠٠، وشرح المفصل ٢٠٣/١، وأوضح المسالك ١٠٩/٢، ١١٧.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ١٦٦/٢-١٦٧.

(٥) ينظر: م.ن ١٦٧/٢.

الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: «ضَرَبَ زيدًا عبدُ اللهِ»؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا"(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾(٢)، قدم «يعقوب» عليه السلام للاهتمام به؛ إذ المراد بيان كيفية وصيته لبنيه، بعدما بيّن ذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٣)، ويتضح هذا الاهتمام عند أبي حيان، بقوله: "وقُدِّم المفعول هنا على الفاعل للاعتناء"(٤).

أما إذا حدث لبس؛ بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية على أحدهما مما يتسبب بعدم تبين الفاعل من المفعول، نحو: استقبل موسى عيسى، فيجب الإعراب على الأصل بحيث يكون المقدم فاعلاً، والمؤخر مفعولاً به.

ومنه ما جاء في قوله تعالى ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾(٥).

قال أبو حيان: "والمعنى: إن ضلت هذه أذكرتها هذه، وإن ضلت هذه أذكرتها هذه، فدخل الكلام معنى العموم، وكأنه قيل: من ضل منهما أذكرتها الأخرى، ولو لم يذكر بعد: فتذكر، الفاعل مظهرًا للزم أن يكون أضمر المفعول ليكون عائدًا على إحداهما الفاعل بـــ«تضل»، ويتعين أن يكون: الأخرى، هو الفاعل، فكان يكون التركيب: فتذكرها الأخرى. وأما على التركيب القرآني فالمتبادر إلى الذهن أن: إحداهما، فاعل تذكر، والأخرى هو المفعول، ويراد به الضالة؛ لأن كلاً من الاسمين

(١) الكتاب ٣٤/١.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٣٣.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٣٢.
(٤) البحر المحيط ٦٤٠/١.
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

مقصور، فالسابق هو الفاعل، ويجوز أن يكون: إحداهما، مفعولاً، والفاعل هو الأخرى لزوال اللبس، إذ معلوم أن المذكرة ليست الناسية، فجاز أن يتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل، فيكون نحو: كسر العصا موسى، وعلى هذا الوجه يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر المفعول، فيتعين إذ ذاك أن يكون الفاعل هو: الأخرى"(١).

ومثال تقديم المفعول على الفاعل وجوبًا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾(٢)، قال أبو حيان: "قرأ الجمهور بنصب «إبراهيمَ» ورفع «ربُّه»... فقراءة الجمهور على أن الفاعل هو الرب. قال ابن عطية(٣): وقدم المفعول للاهتمام بمن وقع الابتلاء، إذ معلوم أن الله تعالى هو المبتلي. وإيصال ضمير المفعول بالفاعل موجب لتقديم المفعول"(٤).

علل أبو حيان اختيار جمهور القراء نصب «إبراهيم» بقاعدة نحوية تقرِّر وجوب تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل به ضمير يرجع إلى المفعول؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً(٥)، غير أن ابن عطية لم يفته التنبيه على أن إيثار السياق القرآني لذلك التركيب الذي يكاد يشبه الحتم اللغوي عند جمهور النحاة، لم يأت هكذا خاليًا من فائدة بلاغية، بل فطن إلى أن المفعول ههنا قد قُدِّم للاهتمام به، إذ كون الرب مبتليًا معلوم فإنما يهتم السامع بمن ابتلى(٦).

(١) البحر المحيط ٢/٧٣٤.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٤.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١/٢٠٥.
(٤) البحر المحيط ١/٦٠٠.
(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/١١٧.
(٦) ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية/ ٢٠٥.

قال أبو السعود: "والتعرض لعنوان الربوبية تشريف له عليه السلام وإيذان بأن ذلك الابتلاء تربية له وترشيح لأمر خطير"(١).

ب. تقديم المفعول على الفعل والفاعل:

يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل لأغراض دلالية منها إفادة التخصيص وإزالة الشك، أي أن يأتي هذا التقديم لنفي اعتقاد غير صحيح. قال السكاكي: "أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت إنساناً وأصاب، لكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير «زيد» وأنت تقصد رده على الصواب فنقول: عرفت"(٢)، أي: زيدًا عرفت، فكأن القائل يجمع إلى نفي الاعتقاد تخصيص الفعل –أي المعرفة– بزيد.

أما إذا قدمنا الفعل فقلنا: «عرفت زيدًا»، فسوف يبقى السامع مترددًا في المفعول لا يعلمه حتى نفرغ من التلفظ بالفعل، ثم نصرح به، فتقديم المفعول به إخراج لمن عدا «زيد» وهو تخصيص.

قال ابن الأثير: "قولك «زيدًا ضربت» تخصيصًا به بالضرب دون غيره، وذلك خلاف قولك: «ضربتُ زيدًا»؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، بأن تقول: «ضربت خالدًا» أو «بكرًا» أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول"(٣).

وقال في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾(٤). "فإنه إنما قال ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ ولم يقل: «بل اعبد الله»؛ لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال: «بل اعبد» لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء"(٥).

---

(١) إرشاد العقل السليم ١/١٥٥.

(٢) مفتاح العلوم ١/٢٣٣.

(٣) المثل السائر ٢/١٧٢.

(٤) سورة الزمر، الآيتان ٦٤-٦٦.

(٥) المثل السائر ٢/١٧٣.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١)، إذ قال أبو حيان في بيان هذا: "«إياك» مفعول مقدم، والزمخشري يزعم أنه لا يقدم على العامل إلا للتخصيص، فكأنه قال: ما نعبد إلا إياك... فالتقديم عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول"(٢).

وقال: "والتقديم على العامل عنده –أي الزمخشري– يوجب الاختصاص، وليس كما زعم. قال سيبويه: وقد تكلم على «ضربتُ زيدًا» ما نصه: وإذا قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك –يعني تأخيره– عربيًا جيدًا وذلك قولك: «زيدًا ضربت». والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير، سواء مثله في: «ضرب زيدٌ عمرًا، أو «ضرب زيدًا عمرو»"(٣).

فأبو حيان ألزم الزمخشري بشيء لم يلزم به نفسه، "وهو أن كل تقديم للمعمول على العامل يوجب التخصيص والحجة التي أقامها أبو حيان لرفض كلام الزمخشري حجة مرفوضة؛ وذلك لأنه لا يحتج برأي على رأي، على أننا لا نرى في كلام سيبويه ما يعارض كلام الزمخشري؛ لأن سيبويه يثبت العناية والاهتمام لدلالة صورة التقديم، وهذه العناية لا تعني أن الصورة لا تفيد التخصيص؛ لأنه لا منافاة بينهما، وليس في كلام سيبويه ما يرفض دلالة الاختصاص، كما أنه ليس في كلام الزمخشري ما يرفض دلالة العناية والاهتمام... وقول أبي حيان: والتقديم عنده يوجب الاختصاص ليس كلامًا دقيقًا؛ لأن التقديم عنده يفيد الاختصاص ولا يوجبه"(٤).

(١) سورة الفاتحة، الآية ٥.
(٢) البحر المحيط ٤٢/١.
(٣) م.ن ٢٩/١.
(٤) الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة «دراسة تطبيقية»، لخالد بن محمد بن إبراهيم العثيم/ ٢٥٧.

ومعنى الاختصاص في الآية أقرَّه الزركشي في برهانه إذ قال: "﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي: نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك"(١)، ثم "أعيد لفظ «إياك» في الاستعانة دون أن يعطف فعل «نستعين» على «نعبد»، مع أنهما مقصودان جميعًا كما أنبأ عنه عطف الجملة على الجملة؛ لأن بين الحصرين فرقًا، فالحصر في «إياك نعبد» حقيقي(٢)، والقصر في «إياك نستعين» ادعائي(٣)، فإن المسلم قد يستعين غير الله تعالى، كيف وقد قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾(٤)، ولكنه لا يستعين في عظائم الأمور إلا بالله، ولا يعد الاستعانة حقيقة إلا الاستعانة بالله تعالى"(٥).

كما ينفي أبو حيان التخصيص في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾(٦)، فنجده يقول: "و«إيا» هنا مفعول مقدم، وقدم لكون العامل فيه وقع رأس آية، وللاهتمام به والتعظيم لشأنه؛ لأنه عائد على الله تعالى كما في قولك: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٧)"(٨).

والقول بالتخصيص هو الصحيح، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، إذ قال: "﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾، أي: إن صح أنكم تخصونه بالعبادة وتقرون أنه مولى النعم"(٩)، لا غيره.

---

(١) البرهان في علوم القرآن ٢٣٦/٣.

(٢) الحصر الحقيقي: مثل قصر العبادة إلى الله فلا عبادة بغيره.

(٣) القصر الادعائي: اختصاص مجازي؛ لأن غيره يقوم به، كالاستعانة، يريد أنه نسبي، وأن أحدًا غير الله قد يستعين به في أشياء.

(٤) سورة المائدة، الآية ٢.

(٥) التحرير والتنوير ١٨٦/١.

(٦) سورة البقرة، الآية ١٧٢.

(٧) سورة الفاتحة، الآية ٥.

(٨) البحر المحيط ١١٠/٢.

(٩) الكشاف ٢٤٠/١.

وإلى ما ذهب إليه الزمخشري ذهب مفسرون من بعده[١]، وعند رجوع الباحثة إلى من يهتم بمثل هذه القضايا من المحدثين وجدت صاحب تفسير المنار قد جعل هذه الآية بمنزلة التعليل لطلب الشكر، فقال: "إن كنتم تخصونه بالعبادة وتؤمنون بانفراده بالسلطة والتدبير، فاشكروا له خلق هذه النعم وإباحتها لكم، ولا تجعلوا له أندادًا تطلبون منهم الرزق أو ترجعون إليهم بالتحليل والتحريم، فإن ذلك له وحده، وإلا كنتم مشركين به كافرين لنعمه كالذين من قبلكم، جهلوا معنى عبادة الله تعالى، فاتخذوا بينهم وبينه وسطاء في طلب الرزق، ورؤساء يَشْرَعون لهم من الدين ما لم يَشْرَعه، ويحلون لهم ويحرمون عليهم ما لم يشرعه لهم"[٢].

والذي نراه أن التقديم هنا للتخصيص، وهو متضمن معنى الاهتمام والتعظيم، ذلك أن إبراز السياق القرآني الضمير منفصلاً، مفعولاً مقدمًا، يستدعي الاهتمام والانتباه بكل ما يستدعيه الضمير العائد على لفظ الجلالة من العظمة والقدرة التي تستلزم عقلاً تخصه بالعبادة.

ج. إيقاع الاستفهام على المفعول به المقدم:

جاء في دلائل الإعجاز: "إذا قلت: أزيدًا تضربُ» كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه، ويستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدم «غير» في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[٣]، وقوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾[٤]. وكان له من الحسن والمزية

(١) ينظر: التفسير الكبير ١٩١/٥، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١١٩/١، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ١٥١/١، وفتح القدير ١٩٥/١.

(٢) تفسير القرآن الحكيم «تفسير المنار»، لمحمد رشيد بن علي رضا الحسيني ٧٨/٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٤.

(٤) سورة الأنعام، الآية ٤٠.

والفخامة ما علم أنه لا يكون لو أخر فقيل: قل أتتَّخذ غيرَ الله وليًا؟ وأتدعون غير الله؟ وذلك لأنه حصل بالتقديم معنى قولك: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليًا؟"(١).

قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾(٢)، "انتصب «غير» على أنه مفعول «يبغون»، وقدم على فعله؛ لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل، قاله الزمخشري(٣). ولا تحقيق فيه؛ لأن الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجه إلى الذوات، إنما يتوجه إلى الأفعال التي تتعلق بالذوات، فالذي أنكر إنما هو الابتغاء الذي متعلقه «غير دين الله»، وإنما جاء تقديم المفعول هنا من باب الاتساع"(٤).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾(٥)، "وتقديم المفعول هنا بعد الهمزة يدل على الإنكار عليهم دعاء الأصنام إذ لا ينكر الدعاء إنما ينكر أن الأصنام تدعي كما تقول: «أزيدًا تضرب»، لا تنكر الضرب، ولكن تنكر أن يكون محله زيدًا. قال الزمخشري(٦): بكَّتهم بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ بمعنى: أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا

(١) دلائل الإعجاز/ ١٠٦.
(٢) سورة آل عمران، الآية ٨٣.
(٣) ينظر: الكشاف ٤٠٧/١.
(٤) البحر المحيط ٢٤٦/٣.
(٥) سورة الأنعام، الآية ٤٠.
(٦) ينظر: الكشاف ٢٣/٢.

أصابكم ضرّ أم تدعون الله دونها؟ وقدره بمعنى أتخصون؛ لأن عنده تقديم المفعول مؤذن بالتخصيص والحصر"(١).

وكلام أبي حيان في هذا التوجيه سليم؛ إذ الإنكار أو الاستفهام الذي هو معنى الهمزة يكون منصبًا على تالي الهمزة، فإن كان مفعولاً كان الإنكار على المفعول به وليس واقعًا على غيره.

د. تقديم المفعول الثاني على الأول:

ومنه ما جاء في قوله تعالى ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾(٢).

قوله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، فقوله: ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ هو المفعول الأول على مذهب الجمهور، وقدم عليه مفعوله الثاني «المال»، وفي بيان سبب ذلك قال أبو حيان: "﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وما بعده من المعطوفات هو المفعول الأول على مذهب الجمهور، «المال» هو المفعول الثاني. ولما كان المقصود الأعظم هو إيتاء المال على حبه قدّم المفعول الثاني اعتناء به لهذا المعنى"(٣).

ويضيف أبو السعود سببًا آخر لتقديم المفعول الثاني على الأول في الآية الكريمة، فيقول: "أو لأن في المفعول الثاني مع ما عُطِفَ عليه طولاً لو روعي الترتيب لفات تجاوب الأطراف في الكلام"(٤).

(١) البحر المحيط ٥١١/٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٣) البحر المحيط ١٣٦/٢.

(٤) إرشاد العقل السليم ١٩٣/١، وينظر: روح المعاني ٤٤٣/١.

هـ. تقديم المفعول له على الفعل:

قال ابن جني: "يجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب، نحو قولك: «طمعًا في برِّك زُرتُكَ»، و«رغبةً في صلتِك قصدتُك»"(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾(٢)، فإيراد المفعول له «أئفكا» ثم المفعول به «آلهة» الموصوف بشبه الجملة، ثم الفعل وفاعله، بينه أبو حيان بقوله: "أن يكون مفعولاً من أجله أي: تريدون آلهة من دون الله إفكًا، وآلهة مفعول به، وقدمه عناية به، وقدم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم"(٣).

وعند رجوعي إلى صاحب «البيان في روائع القرآن» وجدته يقول: "الآية كما تعلم استفهام إنكاري، وما دام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها ينبغي أن يكون بحسب الأولوية في استحقاق الإنكار، وأولى الألفاظ بالإنكار لفظ «إفكًا»؛ لأن الكفر قد يكون ميراثًا عن الآباء، ولكنه قد يكون انحرافًا عن الحق متعمدًا، لا ينفع معه الدليل على فساده، فذلك هو الإفك، ثم يلي الإنكار أن ينصب الإفك على إشراك آلهة مع الله، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوغل في الشرك، ويضاعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك بإرادتهم واختيارهم، ولو أن سياق الكلام كان على صورة أخرى، مثل: أتريدون آلهة دون الله إفكًا، لانطفأ كل ما في الكلام من حرارة الإنكار، ولبدأ الكلام كأنه سؤال لهم عما يفضلونه من أنواع الشرك"(٤).

فانظر إلى المعاني العظيمة المترتبة عن طريق حسن عكس الرتبة في الآية الكريمة!

(١) الخصائص ٣٨٥/٢.

(٢) سورة الصافات، الآية ٨٦.

(٣) البحر المحيط ١١٠/٩، وينظر: الكشاف ٥٠/٤، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ١٢٨/٣.

(٤) البيان في روائع القرآن ٧٠/١.

المبحث الثالث:

التقديم والتأخير في مكملات الجمل

أ. تقديم الحال

يجوز تقديم الحال على العامل فيها، وعلى صاحبها. أما تقديم الحال على العامل فيها فقال الأنباري: "الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه"(١).

وقال ابن عقيل: "يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث والتثنية، والجمع، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف:

- مخلصًا زيدٌ دعا، فـ«دعا»: فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال.

ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له:

- مسرعًا ذا راحل.

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: ما أحسنَ زيدًا ضاحكًا، ولا تقول: ضاحكًا ما أحسن زيدًا؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف، كـ«أفعل التفضيل»، لم يجز تقديمها عليه؛ وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: زيدٌ ضاحكًا أحسن من عمرو، بل يجب تأخير الحال، فتقول: زيدٌ أحسنَ من عمروٍ ضاحكًا"(٢).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٢/١ (المسألة رقم ٣١ القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها).
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٧٠/٢-٢٧١.

وأما تقديم الحال على صاحبها، فالأصل في الحال التأخير عن صاحبها، ولكن يجوز أن تتقدم على صاحبها سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا(١). تقول: "«جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا» و«ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفًا»، فلك في «ضاحكًا» و«مكتوفًا»، أن تُقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب"(٢)، فتقول: «جاءَ ضاحكًا زيدٌ»، و«ضربتُ مكتوفًا اللصَّ».

وأما صاحبها المجرور فـ"مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في «مررت بهندٍ جالسةً»: «مررت جالسة بهند». وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك، وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله(٣):

لَئِنْ كانَ بَــرْدُ المــاءِ هَيْمَــان صــادِيًا

إلِيَّ حبيبًـــا إنَّهـــا لَحَبيـــبُ"(٤).

فـ«هيمان» و«صاديا»: حالان من ياء المتكلم المجرورة، أي: إليَّ هيمان صاديًا(٥)، وقد تقدما عليها.

ولما كان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال؛ لذلك ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف.

قال ابن السراج: "لم يجز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له، فتقول: «مررت راكبًا بزيد» إذا كان «راكبًا» حالاً لك، وإن كان لزيدٍ لَمْ يجز؛ لأن العامل

(١) ينظر: المقتضب ١٩٢/٤.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٥/٢.

(٣) البيت لعروة بن حزام العذري، ينظر: ديوانه/ ٥.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢.

(٥) الدر المصون ٦٧٣/٤.

في «زيد» الباءُ، فلمَّا كانَ الفِعْل لا يصلُ إلى زيدٍ إلا بحرفِ جر، لم يجز أن يعمل في حالِه قبل ذكر الحرف"(١).

"وقال بعض النحويّين يجوز تقديمها عليه، واحتّج بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾(٢)، وبقول الشاعر(٣):

فـــإنْ تـــكُ أذْوادٌ أُصِـــبْنَ ونِسْـــوَةٌ

فَلَنْ يـــذْهبوا فَرْغًـــا بقتـــلِ حبـــالِ

... أمّا «كافّة» فحال من «الكاف» لا من «الناس»، والهاء فيها للمبالغة، والتقدير: ما أرسلناك إلاّ كافّةً للناس كفرهم. وأمَّا «فرغًا» فحالٌ من الفاعل، أي: فلن يذهبوا ذوي فرغ"(٤).

وتُقَدَّم الحال على العامل فيها وعلى صاحبها لغرض دلالي يراد به الإخبار عن أهم شيء عند مجيء صاحبها، وبذلك اقتضت العناية بالحال أولاً، ثم الفعل، ثم صاحبها لكون العناية والاهتمام وإيراده في الذكر أهم(٥).

ومن هذه الأغراض التي يصورها تقديم الحال، ما جاء في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ﴾(٦)، فـــ«خُشَّعًا» حال من فاعل «يَخْرُجُونَ» المتأخر عنها، ولما كان العامل متصرفًا، جاز تَقَدُّمُ الحال عليه، وفي بيان ذلك عند

(١) الأصول في النحو ٢١٥/١.

(٢) سورة سبأ، الآية ٢٨.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي، وهو في: المحتسب ١٤٨/٢، وفي اللسان: ٤٤٦/٨ مادة «فرغ»، والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وفرغًا: هدرًا.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١.

(٥) ينظر: الحال في الجملة العربية، لفاخر هاشم الياسري/ ٣٦١.

(٦) سورة القمر، الآية ٧.

أبي حيان قال: "وانتصب «خشعًا»... على الحال من ضمير «يَخْرُجُونَ»، والعامل فيه «يَخْرُجُونَ»؛ لأنه فعل متصرف، وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي؛ لأنه لا يجوز تقدم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً.

وقد قالت العرب: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ»(١)، فـ«شتى» حال، وقد تقدمت على عاملها وهو «تؤوب»، لأنه فعل متصرف، وقال الشاعر(٢):

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعْبُ عِنـــدَ أُولِي النُّهَـــى

إِذَا بِرَجَـــاءٍ صَـــادِقٍ قَـــابَلوا البَأسَـــا

فـ«سريعًا» حال، وقد تقدمت على عاملها وهو «يهون»... وخشوع الأبصار كناية عن الذلة ، وهي في العيون أظهر منها في سائر الجوارح"(٣). فكان تقديم الحال على العامل فيها لبيان هيئة الأبصار وذلها وخشوعها، ولو كان الحال متأخرًا لعدمنا ذلك التصوير الفني لهيئة الأبصار، ومناسبة خشوع الأبصار في الآية الكريمة كناية عن الذلة التي غالبًا ما تظهر في العيون أكثر من بقية الجوارح؛ "لأن ذلة الذليل وعز العزيز تظهران في عيونهما"(٤).

وأجاز أبو حيان تقديم الحال على صاحبها المجرور، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾(٥).

(١) مجمع الأمثال ٣٥٨/١، يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٤٢/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٦/١٠-٣٧.

(٤) الكشاف ٤٣٣/٤، وينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم، لحميد أحمد عيسى العامري/ ١٢٧.

(٥) سورة سبأ، الآية ٢٨.

فالحال «كافة»، وقدمت على صاحبها المجرور وهو «الناس» للاهتمام بها، وفي بيان ذلك قال أبو حيان: "قال الزجاج[١] وغيره: هو حال من الكاف في: «أرسلناك»، والمعنى: إلا جامعًا للناس في الإبلاغ، والكافة بمعنى الجامع، والهاء فيه للمبالغة، كهي في علامة وراوية. وقال الزمخشري[٢]: إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، قال: ومن جعله حالاً من المجرور متقدمًا عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى «إلى»؛ لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد من ارتكاب الخطأين... المنقول عن النحويين أنها لا تكون «إلا» حالاً، ... وأما قول الزمخشري: ومن جعله حالاً إلى آخره، فذلك مختلف فيه. ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ومن معاصرينا ابن مالك[٣] إلى أنه يجوز، وهو الصحيح. ومن أمثلة أبي علي: «زيدٌ خيرَ ما يكونُ خيرٌ منك»، التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما يكون، فجعل «خيرَ ما يكون» حالاً من الكاف في «منك»، وقدمها عليه... قال الشاعر[٤]:

إذا المـــرءُ أعيَتْـــهُ المـــروءَةُ ناشِـــئًا

مَطلبُهـــا كهـــلاً عليـــه شـــديدُ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، ولم يرد في إعرابه أن الهاء فيه للمبالغة.

(٢) ينظر: الكشاف ٥٩٢/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية/ ٧٤٥-٧٤٦.

(٤) البيت للمعلوط بن بدل القريعي، أو سويد بن حذاق الثني، ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، والخزانة ٥٣٦/١.

وقال آخر[١]:

تَسَــلَّيتُ طُــرًا عــنكُمُ بَعــدَ بَيــنِكُم
بِــذِكرِكُمْ حــتى كَــأَنَّكُمُ عِنــدِي

أي: تسليت عنكم طرًا، أي جميعًا.

وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به ، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

مَشــغُوفةً بِــكِ قَــد شُــغِفَتُ وإنَّمَــا
حَتَمَ الفِــراقُ فَمَــا إليــك ســبيلُ

وقال الآخر[٣]:

غــــافلاً تُعــــرَضُ المنيَّــــةُ للمَــــر
ءِ فيُــــدعَى وَلاتَ حــــينَ إبــــاءُ

أي: شغفت بك مشغوفة، وتعرض المنية للمرء غافلاً.

وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أجوز، وعلى أن «كافة» حال من «الناس»، حمله ابن عطية وقال[٤]: قدمت للاهتمام، والمنقول عن ابن عباس قوله: أي إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقدير إلى الناس كافة"[٥]، فالله تعالى أرسل محمدًا ﷺ إلى العرب والعجم، فأكرمُهُم إلى الله تعالى أطوعهم له.

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في: شرح التصريح على التوضيح ٥٩٠/١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٧/٢.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٦/٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٤٢٠/٤.

(٥) البحر المحيط ٥٤٩/٨-٥٥٠، وينظر: تفسير الجلالين، لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٥٦٧/١.

ب. التمييز المحول:

التقديم في التمييز المحول من باب التقديم الذي لا على نية التأخير، فالتقديم في مثل هذه الحالات يتغير معه المعنى، من حيث إن "الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها"(١)، فتغيير الرتبة فيه يغيّر الحكم الإعرابي وهذا يؤدي إلى فرق في المعنى قبل التحويل وبعده.

قال ابن هشام: "المحول على ثلاثة أقسام:

– **محول عن الفاعل**، نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾(٢)، أصله: اشتعل شيبُ الرأس، فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزًا.

– **أو محول عن المفعول**، نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾(٣)، أصله: وفجرنا عيون الأرض، فنفعل فيه مثل ما ذكرنا.

– **ومحول عن مضاف غيرهما**، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز، وذلك كقولك: «زيدٌ أكثرُ منك عِلمًا»، أصله: علم زيد أكثر، وكقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾(٤)، فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه، وجب خفضه بالإضافة، كقولك: «مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ»، إلا إن كان أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره فينصب، نحو: «زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً»"(٥).

ويقول الدكتور أمين عبد الغني: "المنصوب بأفعل التفضيل، نحو: «محمدٌ أكثرُ علمًا وأعظمُ نسبًا وأطهرُ أصلاً»، فكل من «علمًا»، و«نسبًا»، و«أصلاً»، يعرب

(١) اللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٠٩.

(٢) سورة مريم، الآية ٤.

(٣) سورة القمر، الآية ١٢.

(٤) سورة الكهف، الآية ٣٤.

(٥) شرح قطر الندى وبل الصدى ١/٢٤٠-٢٤١.

تمييزًا، وهو فاعل في المعنى، والتقدير: محمدٌ كثرَ علمهُ، وعظمَ نسبهُ، وطهرَ أصلهُ"(١).

والجملة المحوَّل فيها التمييز يؤدي تحويله فيها أغراضا دلالية، فنلاحظ في التمييز المحول عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾(٢)، إفادة المبالغة، وفي بيان ذلك قال أبو حيان: "وشبه الشيب بشواظ النار في بياضه وانتشاره في الشعر وفشوه فيه وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار ثم أخرجه مخرج الاستعارة، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب مميزًا ولم يضف الرأس اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكرياء، فمن ثم فصحت هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة قاله الزمخشري(٣)"(٤).

وللشيخ عبد القاهر الجرجاني كلام لطيف يتعلق بالآية وسبب الإتيان بـــ«شيبًا» تمييزًا وليس فاعلاً، والمعنى الذي يؤديه بكونه فاعلاً يقصر كثيرًا عنه في حال كونه تمييزًا، وقد عاب مجرد القول بالاستعارة، وتحدّث بكلامٍ طويلٍ ولطيفٍ، مفاده أن إسناد الفعل إلى غير من هو له «الرأس» والإتيان بما هو له «الشيب» منصوبًا يفيد شمول جميع شعر الرأس بالشيب ولا يستثني منها شعرةً بخلاف ما لو قال: «اشتعل شيب الرأس»، فإن فيه ذكر سريان الشيب دون أن يعم جميع شعر الرأس، إذ قد يكون في الرأس شعرٌ لم يشب، وما شاب منه فإنه شمل الشعرة الشائبة كلها، وهو كقولنا: اشتعلت نارٌ في البيت، فهذا لا يعني اشتعال جميع أرجاء البيت ومفاصله،

(١) النحو الكافي، للدكتور أمين أمين عبد الغني/ ٦٣٦.

(٢) سورة مريم، الآية ٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٦/٣.

(٤) البحر المحيط ٢٣٩/٧، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/٤.

وإنّما قد تكون في جزءٍ صغيرٍ منه، وقد تكون فيه أكثره، فإن قلنا: اشتعل البيتُ نارًا، دلّ هذا على أن البيت بجملته قد اشتعل دون أن يترك منه شيء(١).

فالتقديم في الآية الكريمة إنما جاء للمبالغة، لأنه يستفاد منه عموم الشيب لجميع الرأس، ولو جاء الكلام على وجهه لم يفد ذلك العموم، ولا يخفى أنه أبلغ من قولك: كثر الشيب في الرأس، وإن كان ذلك حقيقة المعنى(٢).

وفي التمييز المحول عن المفعول في قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾(٣)، قال أبو حيان: "وانتصب «عيونًا» على التمييز، جعلت الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وهو أبلغ من: «وفجرنا عيون الأرض»، ومن منع مجيء التمييز من المفعول أعربه حالاً، ويكون حالاً مقدرة، وأعربه بعضهم مفعولاً ثانيًا، كأنه ضمن ﴿ وَفَجَّرْنَا ﴾: صيرنا بالتفجير ﴿ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾"(٤).

فالتحويل إلى التمييز في الآية إنما جاء للمبالغة، بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام والتفسير، وهي على الأصل تفيد مجرد تفجر العيون الموجودة، وعلى التحويل تفيد الشمول؛ وذلك أن الأرض قد صارت عيونا كلها وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها(٥).

(١) ينظر: دلائل الإعجاز/ ٩٢-٩٣.

(٢) ينظر: م.ن/ ٩٢-٩٣، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٣.

(٣) سورة القمر، الآية ١٢.

(٤) البحر المحيط ٣٩/١٠.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز/ ٩٣.

وفي التمييز المحول عن المبتدأ في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[١]، قال أبو حيان: "و﴿عِتِيًّا﴾ تمييز محول من المبتدأ، تقديره: أَيُّهُمْ هو عتوه أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَـــانِ، وفي الكلام حذف، تقديره: فيلقيه في أشد العذاب، أو فيبدأ بعذابه ثم بمن دونه إلى آخرهم عذابًا"[٢].

ج. تقديم الصفة على الموصوف[٣]:

إذا تقدمت الصفة على الموصوف أعربت حالاً؛ وساغ لذلك أن يكون صاحب الحال نكرة مع أنه محكوم عليه أن يكون معرفة.

قال ابن هشام: "أصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم عليه الحال، نحو: «في الدار جالسًا رجلٌ»"[٤].

فإذا تقدم النعت على المنعوت النكرة تحول من نعت النكرة إلى بيان هيئة النكرة، أي إلى الحال، لذلك قال الإمام الآلوسي: "صفة النكرة إذا قدمت صارت حالا"[٥].

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾[٦]، فـــ«فجاجًا» حال؛ لأنه كان صفة لـــ«سبلاً» وتقدم عليه، وفي بيان ذلك قال أبو حيان: "جاء هنا تقديم «فِجَاجًا» على قوله «سُبُلاً»، وفي سورة نوح: ﴿لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا

(١) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٢) البحر المحيط ٢٨٨/٧، وينظر: روح المعاني ٤٣٦/٨.

(٣) هذا التقديم من باب التقديم الذي لا على نية التأخير أيضا، لذلك إذا تقدمت الصفة على الموصوف لا يجوز أن تبقى على حالها من الإعراب، بل أن يصير لها إعراب آخر.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٠/٢.

(٥) روح المعاني ١٠/٤.

(٦) سورة الأنبياء، الآية ٣١.

فِجَاجًا﴾[١]. فقال الزمخشري[٢]: وهي -يعني «فِجَاجًا»- صفة ولكن جعلت حالاً كقوله[٣]:

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ

يعني أنها حال من سبل وهي نكرة، فلو تأخر «فِجَاجًا» لكان صفة كما في تلك الآية، ولكن تقدم فانتصب على الحال، قال: فإن قلت: ما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟ قلت: وجهان أحدهما: إعلام بأنه جعل فيها طرقًا واسعة، والثاني: بأنه حين خلقها، خلقها على تلك الصفة، فهو بيان لما أبهم ثمة. يعني بالإبهام أن الوصف لا يلزم أن يكون الموصوف متصفًا به حالة الإخبار عنه، وإن كان الأكثر قيامه به حالة الإخبار عنه، ألا ترى أنه يقال: «مررت بوحشي القاتل حمزة»، فحالة المرور لم يكن قائمًا به قتل حمزة، وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار ﴿لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ في مسالكهم وتصرفهم"[٤].

فتقديم الصفة على الموصوف في الآية الكريمة للمبالغة في تعظيم الموصوف حتى كأنه صار عَلَمًا عليه.

ومنه ما جاء في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[٥]، الأصل: الذي جعل الأرض فراشا لكم، فـ«لكم» جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«فراشًا»، فلما قدم أعرب حالاً.

---

(١) سورة نوح، الآية ٢٠.

(٢) ينظر: الكشاف ١١٥/٣.

(٣) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه/ ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، والخصائص ٤٩٤/٢، وعجز البيت: «يَلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ».

(٤) البحر المحيط ٤٢٦/٧.

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٢.

قال أبو حيان: "جعل: بمعنى صيَّر، لذلك نصبت «الأرض»، و«فراشاً»، و«لكم» متعلق بـــ«جعل»، وأجاز بعضهم أن ينتصب «فراشاً» و«بناءً» على الحال، على أن يكون «جعل» بمعنى «خلق»، فيتعدى إلى واحد"(١).

وقد أرجع أبو السعود سبب "تقديمه على المفعول الصريح لتعجيل المسرة ببيان كون ما يعقبه من منافع المخاطبين وللتشويق إليه؛ لأن النفس عند تأخير ما حقه التقديم لا سيما بعد الإشعار بمنفعةٍ مترقبة له فيتمكن لديها عند وروده عليها فضل تمكن"(٢).

(١) البحر المحيط ١٥٨/١.

(٢) إرشاد العقل السليم ٦١/١.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على من اصطفى، وعلى آله وصحبه أولي الوفا... أما بعد: فبعد هذا العرض يمكن القول إن التقديم والتأخير يختص بميزة خاصة، وهي حرية الحركة، فهو يسمح للمتكلم أن يتحرك بحرية، متخطيا الرتب المحفوظة، وهو بذلك يمثل أبرز ظاهرة بيانية على مرونة لغتنا العربية، واستجابتها لحاجة المتكلم في إعادة تشكيل الأساليب على وفق الظروف والاستعمالات اللغوية المختلفة.

المصادر

١. الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني، محمد عباس، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.

٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم «تفسير أبي السعود»، أبو السعود العمادي محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٤. الأسرار البلاغية للتقديم والتأخير في سورة البقرة «دراسة تطبيقية»، رسالة ماجستير، خالد بن محمد بن إبراهيم العثيم، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٥. أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، د. محمد يسري زعير، ط١، ١٩٨٧م.

٦. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٧. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٨. الألسنية العربية، د. ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د.ت.

١٢. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني
(ت ٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، د.ت.

١٣. البحر المحيط في التفسير، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي
(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ.

١٥. البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٦. تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد «التحرير والتنوير» محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
١٧. التراكيب الإسنادية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٨. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
١٩. تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط١، د.ت.
٢٠. تفسير القرآن الحكيم «تفسير المنار»، شمس الدين محمد رشيد بن علي رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
٢١. التفسير الكبير «مفاتيح الغيب»، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٢٢. التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٦م.
٢٣. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ.
٢٤. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٥. الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢٦. الحال في الجملة العربية، رسالة ماجستير، فاخر هاشم سعد الياسري، ١٩٨٦م.
٢٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، مطبوعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
٢٨. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
٢٩. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٧، د.ت.
٣٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي
(ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ.
٣١. دستور العلماء «جامع العلوم في اصطلاحات الفنون»، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٢. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
٣٣. ديوان عروة بن الورد، تحقيق عدنان الملوحي، دمشق، ١٩٦٩م.
٣٤. ديوان كثير عزة، نشر هنري بيرس، الجزائر، د.ت.

٣٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ.

٣٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني
(ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٨. شرح التسهيل «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، د.ت.

٣٩. شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٤٠. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، د.ت.

٤١. شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.

٤٣. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

٤٤. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٥. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٤٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٤٧. في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت ١٣٨٥هـ)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط١٧، ١٤١٢هـ.

٤٨. في نحو اللغة منهج وتطبيق اللغوي، د. خليل أحمد عمايره، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.

٤٩. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٥٠. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٥١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري
(ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.
٥٢. لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٥٣. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ.
٥٤. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
٥٥. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
٥٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، ١٤٢٠هـ.
٥٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٨. مدارك التنزيل وحقائق التأويل «تفسير النسفي»، حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٥٩. مسوغات التقديم والتأخير في سورة البقرة، د. هديل عبد الحليم داود، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد التاسع، العدد الرابع، ٢٠١٠م.

٦٠. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٦١. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.

٦٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٦٣. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٦٤. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، زين الدين المصري خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٦٦. النحو الكافي، أمين أمين عبد الغني، دار ابن خلدون، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٦٧. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
٦٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.